صاحب الأمتياز: سامي حسن
رئيس التحرير: سامان كريم
zaryak@yahoo.com

إلى الأمام

جريدة يومية عامة يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

elaalamam@yahoo.com

هيئة التحرير: ريبوار احمد، سمير عادل، عواد احمد، فارس محمود
احمد عبدالستار، نادية محمود، احمد سالم، هيثم المهندس

موقعنا علي الانترنت www.wpiraq.net

للاتصال بمقر الحزب في بغداد: الباب الشرقي- نهاية شارع الرشيد

المقـالات المنشورة في الجريدة ليس بالضرورة تعبـّر عن رأي الجريدة

قاطعوا الانتخابات القادمة هي عملية: لقنونة سلطة الميليشيات الطائفية والقومية وفدرلة العراق

المراهنة على التركيبة العشائرية والطائفية لمشاركة الناخبين في الانتخابات القادمة، كما يتردد البعض من المثقفين الماجورين، هي مراهنة رجعية، ولاتمت بصلة لحرية الاختيار وللعملية الانتخابية. عليه نحن ومن خلال جريدتكم ندعوكم الى مقاطعة هذه العملية وحولوا هذا اليوم الى يوم احتجاجي شامل كرد لهذه الاحزاب وميليشياتهم الذين دمروا المجتمع في العراق وسلبوا كافة مقوماته الاقتصادية والسياسية والثقافية والتمدن. قاطعوا هذه العملية واحتجوا على سياسة الحكومة الحالية، واطلبوا توفير الكهرباء والماء والمحروقات، وزيادة الحد الادنى من الاجور، وتأمين البطالة... وفصل الدين عن الدولة والتربية والتعليم.... وطرد المحتل من العراق.

تحريف نسخة قانون انتخاب مجالس المحافظات المقرة في البرلمان وإرسالها إلى جريدة الوقائع العراقية بعد إضافة فقرة للقانون تسمح باستخدام (الرموز الدينية في الدعاية الانتخابية).

ضغوطات على أهالي المدن للتأثير في خياراتهم الانتخابية.

رئيس المفوضية العليا للانتخابات ليس لدينا غطاء قانونيا لملاحقة المتجاوزين على القوانين.

مخالفات واضحة للكثير من الكيانات السياسية في تعليق ملصقاتها الدعائية.

الكثير من الناخبين يجهلون آلية التصويت في الانتخاب ولا يعرفون البرنامج الكتل والاحزاب المشاركة

شيئا لم يتغير في حياتي منذ شاركت في الانتخابات النيابية في ٢٠٠٥ التي لم تؤد إلى تحسين ظروف المواطنين المعيشية والخدمية وجاءت بطبقة من السياسيين لا تهتم بمشاكل الطبقة الفقيرة من العراقيين.

اعداد الى الامام ١٢ / ١ / ٢٠٠٩: أن الانتخابات القادمة في راس الشهر الجاري هي لا تمت للانتخابات بصلة ما، إنها عملية تضليلية من قبل الميليشيات والاحزاب الطائفية الاسلامية والقومية العربية والكردية لشرعنة سلطتهم وفسادهم وإدارة حكمهم. أن أي عملية إنتخابية لها ظروفها المحيطة بها وآلياتها وقوانينها المعروفة. أن جماهير العراق وفي ظل سيطرة الميليشيات التابعة لاحزاب الاسلام السياسي والقومية العربية والقومية الكردية، من بدر الى الصدر والى البيشمركة والى "الميليشيات المقاومة" ليس بامكانها ان تنتخب وان تختار حسب ما تشتهي او حسب ما يحلو لها، لان مصير الانسان او مصر الفرد في المجتمع في العراق اصبح مرهون بعلاقته مع تلك الميليشيات واحزابها، اي إن معيشة الفرد ووظيفته وحتى أمنه مرتبط بأحدى الميليشيات او بأحدى الاحزاب الحاكمة والامر سيان. مثلا المالكي و على حساب نفقة الدولة تعيش ميليشياته الخاصة به "مجالس الاسناد" والمجلس الاعلى وبدر تدير ميليشياتهم على حساب ميزانية الدولة ايضا من خلال توظيفهم في الوزارة الامنية والبيشمركة ايضا... اي ليس هناك اي ظرف واقعي واجتماعي مريح وسليم لهذه العملية و هذه اهم نقطة. اما فيما عدا ذلك ليس هنالك وجود لبرنامج إنتخابي واضح وشفاف من قبل الأحزاب والقوائم والاشخاص الذين يشاركون في العملية، بل انهم وكلهم يرفعون طوانفهم واقوامهم، وحسب هذا أن قوة أية قائمة مرهونة بسيطرتها على مقاليد الامور مسبقا في محافظة ما او في الحكومة على الصعيد العام. أن هذه العملية هي عملية لاعادة انتاج ماهو موجود بل تفرز ماهو أسوء. في ظل هذه الاجواء ليس من الممكن ان نتحدث عن حرية الاختيار ولا عن نزاهة الانتخابات بل ان العملية من اساسها مزورة، و هي عملية نهب الاصوات كما نراه في عملية نهب اموال الدولة.

أن المراهنة على التركيبة العشائرية والطائفية لمشاركة الناخبين في الانتخابات القادمة، كما يتردد البعض من المثقفين الماجورين، هي مراهنة رجعية، ولاتمت بصلة لحرية الاختيار وللعملية الانتخابية. عليه نحن ومن خلال جريدتكم ندعوكم الى مقاطعة هذه العملية وحولوا هذا اليوم الى يوم احتجاجي شامل كرد لهذه الاحزاب وميليشياتهم الذين دمروا المجتمع في العراق وسلبوا كافة مقوماته الاقتصادية والسياسية والثقافية والتمدن. قاطعوا هذه العملية واحتجوا على سياسة الحكومة الحالية، واطلبوا توفير الكهرباء والماء والمحروقات، وزيادة الحد الادنى من الاجور، وتأمين البطالة... وفصل الدين عن الدولة والتربية والتعليم.... وطرد المحتل من العراق. حولوا هذا اليوم الى يوم جماهيري عارم، وباصواتكم وحناجركم الحرة حولوا هذا اليوم الى يوم نضالي كبير، وضعوا حكومة منطقة الخضراء في مكانها الصحيح، حولوا هذا اليوم الى مرحلة جديدة من تاريخنا المعاصر... ومعا نقرا التقرير التالي:

وسط توقعات متفاوتة بتراجع الإقبال الشعبي على صناديق الاقتراع، والتي يقابلها تحمس البعض للمشاركة في الاقتراع أملا في إحداث تغيير، ستجري انتخابات مجالس المحافظات أو "الحكومات المحلية" كما يحلو لبعض العراقيين تسميتها، في نهاية شهر كانون الثاني المقبل، وحينها سيتنافس آلاف المرشحين من ١٤ محافظة عراقية، باستثناء محافظات إقليم كردستان العراق وكركوك، للظفر بمقاعد مجالس محافظاتهم. وبالرغم من أن مراكز تحديث سجل الناخبين التي افتتحت للفترة من منتصف تموز وحتى منتصف آب الماضيين، لم تسجل سوى عددا من الناخبين لا يتجاوز المليوني ناخب لتصحيح معلوماتهم الانتخابية، بحسب مصادر مفوضية الانتخابات، وهو رقم يقل كثيرا عن الثمانية ملايين ناخب الذين شاركوا في الانتخابات النيابية في ٢٠٠٥، إلا أن آراء معظم الناخبين مازالت مترددة بين المشاركة بانتخاب مرشحيهم، أو عدم المشاركة.

الظواهر السلبية أضعفت رغبتي بالمشاركة

ويقول احد أبناء مدينة كربلاء كريم باشخ، ٤٣ سنة، لـ"نيوزماتيك"، إن "العديد من الظواهر السلبية التي برزت بعد الانتخابات أضعفت رغبتي بالمشاركة في الانتخابات والعملية السياسية برمتها". أما رضا صالح الجنابي، ٥١ سنة، فيعتقد أن "انتشار المحسوبية والفساد المالي دفعا بالكثير من الناس إلى اليأس من المشاركة في الانتخابات". ويرى محمد جعفر، ٥٦ سنة، الذي يعمل ندافا في محل صغير بالقرب من مركز المدينة، في حديث لـ"نيوزماتيك"، أن "الشيئ لم يتغير في حياتي منذ شاركت في الانتخابات النيابية في ٢٠٠٥ التي لم تؤد إلى تحسين ظروف المواطنين المعيشية والخدمية وجاءت بطبقة من السياسيين لا تهتم بمشاكل الطبقة الفقيرة من العراقيين" على حد قوله. ويشاطره هذا الرأي عدنان الصالحي، ٣٥ سنة، والذي يعمل في مؤسسة ثقافية محلية في كربلاء حيث يرى أن" السياسيين العراقيين لم يكونوا موفقين في معالجة مشكلات مواطنيهم". ويضيف الصالحي في حديث لـ"نيوزماتيك" أن "العملية السياسية أنتجت طبقة ثرية من السياسيين، الأمر الذي قد يعني أن مشاركتنا في الانتخابات ستأتي بأشخاص آخرين إلى السلطة سرعان ما سيخرجون منها فيما بعد، بامتيازات ضخمة"، حسب قوله.

ثقة الناخبين تراجعت لسوء الأداء الحكومي

ويعزو عدد من المتابعين حالة الاحباط التي أصابت كثير من الناخبين العراقيين، إلى أسباب أخرى، إذ يقول منسق مكتب الامم المتحدة في كربلاء علي كمونة إن "سوء الأداء الحكومي وعدم التزام الفائزين في الانتخابات الماضية بوعودهم أديا إلى تراجع ثقة الناخبين بالمرشحين". ويعتقد كمونة في حديث لـ"نيوزماتيك" أن "نسبة كبيرة من المواطنين يسجلون على الأداء السياسي ملاحظات تتعلق بامتيازات ما يمكن تسميتها (الطبقة السياسية)"، ويذهب كمونة إلى أن (البعض ما زال يتذكر كيف صوت البرلمانيون على قانون رواتبهم وتقاعدهم بسرعة وبالإجماع، ولم يحدث الأمر ذاته عند مناقشة قوانين تخص شريحة ضخمة من المواطنين، ومنها على سبيل المثال قانون المتقاعدين).

المشاركة ستكون واسعة بحكم التركيبة العشائرية للمجتمع العراقي

ولا تمثل آراء الرافضين أو المترددين في المشاركة بالانتخابات المحلية كل الشارع العراقي، وإن كانت نسبة هؤلاء كبيرة. ومع اقتراب عدد المرشحين من ١٢٠٠ مرشح في كربلاء، يذهب البعض إلى أن نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات لن تكون متدنية. ويقول مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في كربلاء صفاء الموسوي لـ"نيوزماتيك"، إن "هؤلاء المرشحين يعتقدون أنهم سيفوزون وإلا لما ترشحوا أنفسهم". ويرى أن "المشاركة الشعبية في الانتخابات ستكون واسعة". معززا اعتقاده هذا بالإشارة إلى أن "مجاميع أو مجموعة من الناس تقف وراء كل مرشح لأسباب اجتماعية أو سياسية". ويلفت الموسوي إلى أن "التركيبة العشائرية للمجتمع العراقي ستدفع بالكثيرين إلى مراجعة مراكز الانتخابات بهدف انتخاب هذا المرشح أو ذاك، لأنه ينتمي لعشيرتهم، سعيا وراء الجاه أو المنفعة الشخصية". ويواصل الموسوي حديثه قائلا إن (بعض المرشحين يحظون بتأييد أحزاب مشاركة في السلطة، ولهذه الأحزاب أنصار ومؤيدون، وبالتالي فإن هؤلاء سينتخبون مرشحي أحزابهم).

الناخب العراقي مازال أسير ممارسات الميليشياتية

ويعلل البعض دوافع المشاركة في الانتخابات بأن "الناخب العراقي ما زال أسير ممارسات غير ديمقراطية"، كما يقول مدير مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام مرتضى معاش، والذي يرى أن "الانتخاب على أساس الانتماء العائلي أو العلاقة الاجتماعية لا يمت إلى الديمقراطية بصلة، لأن انتخاب هذا المرشح أو ذاك لابد أن يكون على أساس البرنامج الانتخابي". ويشير معاش في حديث لـ"نيوزماتيك" إلى أن "الحملة الانتخابية الحالية خالية من البرامج الانتخابية، حيث اكتفى المرشحون بتعليق صور هم وما يشير إلى أسمائهم وأرقام قوائمهم فقط"، وهو أمر دفع بالمواطن عباس بنيان، ٣٩ سنة، إلى القول بأنه "لا يعرف المرشحين إلا من خلال صور هم، وهذا لا يكفي للمفاضلة بينهم"، على حد تعبيره.

البعض يخشى التزوير والمنظمات المدنية تنفي

وبينما يعتقد عدد من الناخبين العراقيين أن ليس هناك من مبرر للمشاركة في الانتخابات "طالما أنها ستزور من قبل الأحزاب الكبيرة الموجودة في السلطة"، كما يقول حسن قادر، ٤٥ سنة، في حين تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تطمين الناخبين من خلال إقامة الندوات والورش التثقيفية. وتقول مسؤولة قسم المرأة في إحدى مؤسسات المجتمع المدني كاظمية خضير عباس في حديث لـ"نيوزماتيك" إن "الانتخابات ستكون مراقبة بشكل كبيرة من قبل منظمات المجتمع المدني"، وتعتبر أن "تزوير الانتخابات ليس بالأمر اليسير في ظل تعدد الأطراف المشاركة في عملية المراقبة، حيث يحق للكيانات السياسية ومنظمات المجتمع المدني توزيع مئات المراقبين على المحطات الانتخابية، منعا لحدوث حالات تزوير وتلاعب بالأصوات". من جهته، يقلل مدير مكتب المفوضية المستقلة للانتخابات في كربلاء صفاء الموسوي، من إمكانية حدوث تزوير في المراكز الانتخابية، قائلا لـ"نيوزماتيك"، إن "آلية المراقبة لن تسمح بذلك، لأن لكل كيان سياسي حق مراقبة الانتخابات في كل محطة انتخابية"، مشيرا إلى أن "مراقبي هذه الكيانات سيتوزعون على المحطات الانتخابية التي تضمها المراكز". يذكر أن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية حددت يوم السبت ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٩ موعدا لإجراء انتخابات مجلس المحافظات في عموم العراق باستثناء كركوك ومحافظات إقليم كردستان، وستجري الانتخابات في يوم واحد في بغداد والمحافظات، وقد أعلنت مفوضية الانتخابات أن العدد الكلي للكيانات السياسية التي سجلتها لخوض انتخابات مجالس المحافظات هو ٤٠١ كيان بينها ٣٦ كيانا ضمن ائتلافات، للتنافس على شغل ٤٤٠ مقعدا تتوزع على ١٤ من أصل ١٨ محافظة عراقية ستجري فيها الانتخابات.

صحافيون عراقيون :مخاطر تهدد تغطية الانتخابات

أسامة مهدي من لندن: حذر صحافيون عراقيون من قيود تفرضها مفوضية الانتخابات العراقية على تغطيات الصحافيين للتحضيرات الجارية لاجراء الانتخابات المحلية على التغطية الاعلامية لهذه الانتخابات.. فيما اعتقلت السلطات رئيس تحرير صحيفة السياسة والقرار، وشكا العديد من الصحفيين العراقيين من الاجراءات الامنية المشددة التي تفرضها المفوضية العليا للانتخابات لدخول مبناها بالاضافة الى دخول المنطقة الخضراء حيث يقع مقرها. ويخضع الصحفي الذي يروم الدخول الى مقر مفوضية الانتخابات لعدة اجراءات امنية تتمثل بكتاب تخويل يعد له مسبقا لدخول المنطقة التي تضم مبنى الحكومة العراقية يصدر عن مجلس الوزراء وخضوعه للتفتيش لمرتين في نقطتين تابعة للقوات العراقية فيما يخضع لتفتيش دقيق مرة واحدة من قبل قوات اجنبية مكلفة بحماية مبنى المفوضية ترغمه على خلع حزامه أو نظاراته الطبية او أي شئ معدني يرتديه ووضع يديه امام اجهزة متحسسة. وجراء ذلك فقد عزف عدد من الصحفيين عن الذهاب لاصدار الهويات الخاصة لتغطية العملية الانتخابية بسبب هذه الاجراءات العديدة والمرهقة كما قال مرصد الحريات الصحافية في العراق في بيان الى "ايلاف" اليوم. ويقول الصحافي حازم الشرع مراسل وكالة نيوزماتيك للانباء انه ربما سينظر الى عدم اصدار هوية من قبل المفوضية لان هذا الشئ ليس بالسهل وزملائي "ابلغوني بانهم قد لاقوا صعوبة بالغة في اصدار هوية التغطية الانتخابية بسبب الوقت الذي قد يطول لمدة يوم كامل والدخول "الصعب جدا" لمبنى المفوضية. فيما يقول الصحافي يونس جلوب العراف مراسل صحيفة الدعوة ان الاجراءات التي تتبعها المفوضية هي اجراءات "ستبعد الصحافيين عن التعامل معها" على الرغم من انهم يرغبون في تغطية الانتخابات.. ويضيف انا مازلت "دون بطاقة اعلامية لتغطية الانتخابات" على الرغم من اقتراب موعدها. ويرى الاعلامي محمود المفرجي الذي يغطي دائما الاخبار من داخل مجلس النواب ومقر الحكومة العراقية ان هذه الحواجز قد تكون عائقا بين المفوضية والمتلقي "ولكن انا اعتقد انها غير مقصودة". ويضيف المفرجي "لو كانت المكاتب الاعلامية خارج هذه المناطق لكانت افضل لعملية نقل المعلومات من المفوضية الى الناخبين". ويصف نصير العوام مراسل صحيفة المدى المعلومات التي تصدر عن المفوضية الى الناخبين ب "المنقوصة" بسبب صعوبة الدخول الى مبناها أو لقاء احد الممثلين عن الاعلام لديها". ويضيف العوام "اما ان يكون هناك خلل بأعلام المفوضية او انهم يمتلكون توجيهات سرية بأبعاد الاعلام عنهم". ودعا مرصد الحريات الصحافية المسؤولين في المفوضية الى تسهيل عمل الصحافيين لتغطية الانتخابات المحلية المقبلة المقررة بنهاية الشهر الحالي وتخصيص مراكز اعلامية للمفوضية خارج اسوار المنطقة الخضراء - المحصنة - لتسهيل نقل المعلومات والمستجدات الى الناخبين على ان تتولى هذه المراكز نشر البينات واخبار الصحافيين بمواعيد عقد المؤتمرات الصحافية وتسهيل عملية منح بطاقات تخويل التغطية الاعلامية في مراكز الاقتراع والتجوال بحرية، كون الاعلام شريكا مهما في نجاح الانتخابات وتقييم نزاهتها.

اعتقال رئيس تحرير صحيفتي السياسة والقرار

اصدر القضاء العراقي مذكرة بتوقيف رئيس تحرير صحيفة السياسة والقرار الصحفي حيدر حسون الفزع على اثر نشر صحيفته تحقيقا صحفيا انتقد فيه مواطنون مدير حماية البنك المركزي العراقي. وقال حيدر حسون الفزع في اتصال هاتفي مع مرصد الحريات الصحفية قبل دخوله للتوقيف ان استدعاءه من قبل مركز شرطة باب المعظم تم بسبب شكوى تقدم بها العميد فلاح ابو الحب ضده على خلفية نشره موضوع في صحيفته انتقد خلاله تجار ومواطنون حماية العميد واتهموهم "بالابتزاز". واضاف ان قسم التحقيقات في صحيفته يحتفظ بالمستندات واشرطة التسجيل التي من خلالها نشر الموضوع ضد حماية مدير حمايات البنك المركزي وانه يمتلك "مستندات ادانة اخرى". وطالب مرصد الحريات الصحافية القضاء العراقي والحكومة باطلاق سراح الفزع ودان في الوقت ذاته توقيف الصحافيين او تضيق الحريات التي اكتسبوها خلال الاعوام الماضية. واشار الى ان قانون العقوبات العراقي المرقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ قد شدد العقوبات على قضايا النشر والاعلام وقد تصل في بعض الاحيان لمرحلة الاعدام وهذا ما دعا في عام ٢٠٠٤ رئيس سلطة الائتلاف المنحلة بول بريمر ايقاف هذه العقوبات ضد الصحافيين في قضايا النشر وفق الامر ٧ الذي نص على عدم محاكمة او محاسبة او توقيف أي صحافي الا بامر من رئيس السلطة. واستنادا الى ملحق بالقانون هو الامر رقم ١٠٠ فقد تم تحويل صلاحيات رئيس سلطة الائتلاف الى رئيس الحكومة العراقية مما يعني انه لايجوز محاكمة الصحافيين او توقيفهم الا بقرار من رئيس الحكومة العراقية وفقا للقانون النافذ.

محطات.. محطات

رسالة إلى صديقي المعلم مراقب الانتخابات

(ليس هناك تزوير وقد بت ليلتي في الموقع الانتخابي ووزعت الأوراق بنفسي ولكن غرائزي تنبئني بأنهم يسرقونني، فكيف يفعلون!!
للصندوق خمسة أقفال واقسم انهم لم يضعوا ورقة واحدة زيادة على ما وضعته الجماهير وتلح علي خبرتي في مراقبة الامتحانات بأنهم يسرقونني، فكيف يفعلون!!
هناك اكثر من منتي عين لممثلي الصحافة بكاميراتهم الحساسة بالاضافة الى عيني الصقريتين تراقبان وتني الجديد او صندوق الانتخاب او سمه ما شئت ويظل حدسي يقرع طبوله انهم يسرقونني، فكيف يفعلون!!)

عزيزي..

قرات رسالتك وقبل ان تسترسل في لوم نفسك أطمئنك إنهم لم يسرقوك لحظتها رغم انك قد سرقت لانهم صيروا اللصوصية علما* واليك ما حصل:- تسكن في مدينة* تعدادها (٢٥٠٠٠٠٠) إنسان وعدد الناخبين المستوفين للشروط الانتخابية فيها يبلغ (٩٥١٠٠٠) إنسان وبما ان بعضهم استجاب لدعوة الحزب الشيوعي العمالي العراقي في مقاطعة الانتخابات فالنفترض ان المشتركين هم (٦٢٠٠٠٠) وبما ان مدينتك قد خصص لها (٣١) مقعدا، فانك وبوصفك معلم رياضيات فستستنتج وبكل يسر ان (٦٢٠٠٠٠) صوت ÷ (٣١) مقعد= (٢٠٠٠٠) صوت هو حصة المقعد الواحد وهنا سوف تسرق للمرة الأولى، اذ ان كل كيان سيحصل على اقل من هذه العشرين الف سوف يستبعد اليا ولن يدخل اللعبة الانتخابية واسمح لي ان استخدم لغتك المدرسية اذ ان هذ الرقم هو ما يعادل الدرجة الدنيا لدخول امتحانات البكالوريا، واذا أستمعت الى كل خطب الجمعة التي تعكس سياسة تلك الاحزاب والتي تدعوا لانتخاب المستقلين فانك وقد عرفتك حصيفا ستعلم انها دعوة الى تشتيت الاصوات اذ ان في مدينتك (١٠٧٠) مرشح كلهم مستقلون او يدعون الاستقلال، لنفترض ان منهم (١٠٠٠) مرشحا مستقلا ولنعد الى الرياضيات ولنفترض ان خمسمائة الف صوت ستذهب لهؤلاء المستقلين وستذهب بالتساوي لذا فان (٥٠٠٠٠٠) صوت ÷ (١٠٠٠) مرشح= (٥٠٠) وهي حصة كل منهم، وهذا يعني ان هذه الكيانات سوف تستبعد رغم حصولها على الأغلبية الساحقة (٥٠٠٠٠٠) صوت من (٦٢٠٠٠٠) صوت، اما الأحزاب الكبيرة التي استغلت سلطتها السابقة في سرقة اموال كبيرة أيضا مكنتها من استغلال بساطة السكان وفقرهم وسلطة الدين وجعلتهم يقسمون ايمانا مغلظة على ان ينتخبوهم مقابل (٥٠٠٠٠) دينار للصوت الواحد تمنح نقدا فان الاصوات ستتمركز وتتراكم بالنسبة اليهم، ولنفترض ان ثلاثة أحزاب هي (د.ص.م) قد حصلت على المتبقي وهو (١٢٠٠٠) صوت فقط من (٦٢٠٠٠٠) فانها ستستأثر بكل المقاعد الـ(٣١)، وسأخبرك بالطريقة التي ستستولي بها تلك الاحزاب الكبيرة على اصوات الأغلبية التي لم تصوت لها، لنفترض ان الاحزاب الكبيرة حصلت وعلى التوالي (٢٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠) صوت فان هذه الاحزاب ستحصل وعلى التوالي على (مقعد. مقعدين. ثلاث مقاعد) أي ما مجموعه ستة مقاعد وبما ان عدد المقاعد المخصصة لمدينتك هي (٣١) مقعدا فان هناك ٢٥ مقعدا سوف لن تظل شاغرة لانها (وهذه سرقة اخرى لم تلاحظها عينيك الصقريتين) ستوزع على الاحزاب الثلاثة مرة اخرى وفقا لقانون النسبة والتناسب الذي تعلمه للصغار، وهنا يتوضح كيف ان أقلية هي ٤،٨ % من سكان مدينتك وهم الـ(١٢٠٠٠٠) سيتحكمون بأغلبية هي ٩٥،٢ % من سكانها الآخرين وهم (٢٣٨٠٠٠٠) انسانا تحت مظلة ديمقراطية المليشيات. وهذا ليس كل شيء يا عزيزي. فان هناك سرقة اخرى حدثت تحت تسمية الكوتا ولنفترض ان هناك سيدتان هما (ك) تنتمي للحزب الكبير (م) وقد حصلت على صوت واحد هو صوتها طبعا والسيدة الأخرى هي (ح) وهي كيان مستقل لم تدخل في حزب ولا قائمة وحصلت على (١٩٩٩٩) صوت وبما ان الكوتا تنص على ان رابع كل ثلاثة فانزين يجب ان يكون امرأة لذا فان السيدة (ك) ستجلس على كرسي المجلس بكل أريحية كونها المرأة الوحيدة في الكيان (م) فيما ستخرج السيدة (ح) من اللعبة كونها لم تحصل على معدل يؤهلها لدخول البكالوريا كما أسلفت لك، اما اذا حصلت السيدة (ح) على (٤٠٠٠٠) صوت أي على مقعدين فانها ستمنح مقعدا واحدا فيما سترث الأحزاب الكبيرة المقعد الآخر كون السيد (ح) لم تدخل في قائمة وليس هناك من يليها في كيانها وربما سيكون من حصة السيدة (ك). عزيزي، انا أصدقك ولست بحاجة لتلك الأيمان التي تطلقها في انك لم ترى أي تلاعب او تزوير، حيث ان ملاحظتك حول كاميرات التصوير التي أطلقتها اثناء تذمرك قد أوضحت لي ذلك، اذ ان تواجد كاميرات التصوير تعني ان مركز الاقتراع هذا قد اعد سلفا بشكل مثالي لاغراض الاعلام، اذ ان قوانين المفوضية المستقلة للانتخابات تنص على ان هناك مركزين فقط يسمح فيهما للصحفيين باستصحاب كاميراتهم من مجموع ٤٠٨ مراكز اقتراع في عموم محافظتك، لذا فانا اضمن لك انك لن تلاحظ أي تلاعب او تزوير في مركزك الاقتراعي. وهو ما لن استطيع ضمانه لك في المراكز الـ(٤٠٦) المتبقية والتي يحرم وجود الكاميرات فيها.

عزيزي: هناك خطر اخر سوف لن تتم ملاحظته حتى انتهاء الانتخابات وبدا مرحلة أخرى من الصراع اسمح لي ان أشغلك معي في شرحه، العديد من القوائم الحزبية حاولت تبييض وجهها باستدراج مستقلين لهم أجندات تختلف عن أجندات تلك الأحزاب مما سيجعلهم عرضة للتصفية والاغتيال في حال فوزهم وتعارض أجنداتهم مع أجندات الأحزاب التي رشحوا معها واليك الاسباب ان القوانين تعد المقعد حق شخصي وليس من حق الاحزاب سحبه من شاغله حتى وان طرح اراء تتعارض مع اراء حزبه، الا ان وفاة شاغل المقعد تسمح للحزب الذي ترشح معه بترشيح شاغل أخر له دون انتخابات، لذا فان تلك الأحزاب لن تسمح لاحد من المحسوبين عليها ان يسبب لها بعض المشاكل لذا سوف تفكر باستبداله باي طريقة ولن يصعب عليك تخيل الطريقة الأسهل بالنسبة لتلك الأحزاب، لذا فلا تستبعد ان تتناقل قنوات الأخبار أخبار تساقط أعضاء مجالس المحافظات بين اليوم والأخر.

تحياتي لك ولزوجتك واتمنى ان يساعدك وزملائك المعلمين* مبلغ الـ (٤٥٠) الف دينار الذي ستمنحه لك المفوضية في تسديد ديونك التي سببها لك اقتطاع رواتب المعلمين الأخير.

المخلص
حارث إسماعيل

* احد الاساليب المعتمدة في اجراء الانتخابات يسمى (طريقة دوهان).
* الارقام والمعلومات ماخوذة من احصائيات مدينة الناصرية باستثناء الأرقام المفترضة.
* 17000 معلم تم تجنيدهم للاشراف على الانتخابات في الناصرية.

إلى الامام جريدتكم! جريدة كل عامل مناضل من اجل رفع هيبة العامل وطبقته ! جريدة كل مناضل عمالي يناضل في سبيل تحسين الاوضاع الحياتية والسياسية لطبقته. الى الامام جريدة كل النساء والشباب والطلاب الذين يسعون في سبيل إنتزاع حقوقهم السياسية والفردية. أقرأوا "الى الامام" وزعوها في محلاتكم، معاملكم، جامعاتكم ومعاهدكم! راسلوها ! ارسلوا ملاحظاتكم واخبار الاحداث التي تقع في محيط عملكم وحياتكم!